

الدور التمويلي لمؤسسة الزكاة للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في
فلسطين

*Funding Role of Zakat Institution for Small and Micro-
Projects in Palestine*

أ.نسرين عمر علي حجة: باحثة دكتوراه اقتصاد إسلامي وقانون، جامعة صباح الدين زعيم،
إسطنبول، تركيا.

Mrs. Nisreen Omar Ali Hejja: PhD researcher in Islamic economics and
law, Sabahattin Zaim University, Istanbul, Turkey.

Email: haijah.nisrein@std.izu.edu.tr

الملخص:

يسلط هذا البحث الضوء على دور التمويل الإسلامي الخيري في دعم المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، من خلال استعراض دور مؤسسة الزكاة في تمويل هذه المشروعات؛ لما لها من دور هام في تحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني. ومن هذا المنطلق فقد عملت فلسطين على تجسيد هذا الدور من خلال وزارة الأوقاف والشؤون الدينية وكذا صندوق الزكاة الفلسطيني الذي يقدم الدعم لهذه المشروعات لتمكين الفئات المهمشة في المجتمع، وخلصت الدراسة إلى أنّ للزكاة دور هام في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، في ظل ضعف الموارد المالية المتاحة في فلسطين، بالإضافة إلى أنّ واقع الدور الحالي لصندوق الزكاة الفلسطيني لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف المرجوة منه، حيث يعتبر الدعم المقدم ضئيلا إذا ما قورن بدعم مؤسسات التمويل الأخرى فضلا عن نمطية الكثير من المشروعات الصغيرة وخاصة التقليدية منها.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر - الزكاة - التمويل

Abstract:

This research highlights the role of Islamic charitable financing in supporting small and micro-projects by examining the role of the Zakat institution in funding these projects, given its significant role in achieving economic development and reducing poverty and unemployment in the Palestinian society. From this perspective, Palestine has endeavored to embody this role through the Ministry of Waqf and Religious Affairs and the Palestinian Zakat Fund, which provides support to these projects to empower marginalized groups in society. The study concluded that Zakat plays a crucial role in supporting and developing small and micro-projects in light of the limited financial resources available in Palestine. Moreover, it found that the current reality of the Palestinian Zakat Fund's role is still far from achieving the desired objectives, as the support provided is minimal

compared to that of other financing institutions. Additionally, many of the small projects, especially traditional ones, are stereotypical.

Keywords: Finance, Zakat, Micro Enterprises, Small Enterprises.

المقدمة:

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين دورا محوريا في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع، إذ أنها تعمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي وانخفاض البطالة، مما يؤثر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للأفراد، و زيادة الدخل وتحقيق الاكتفاء الذاتي جزئيا لبعض السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية، واستغلال الكفاءات البشرية، إلا أنّ هذه المشروعات تواجه العديد من المعوقات وفي مقدمتها إشكالية الحصول على التمويل اللازم لها بالقدر والكلفة المناسبة، مما يعرقل تقدمها وتطورها، وتحقيق الدور المنوط بها، الأمر الذي يتطلب الحاجة الماسة لإيجاد بدائل تمويلية مستحدثة تعمل على توفير التمويل المناسب لها، حيث يساهم التمويل الاسلامي الخيري وفي مقدمته مؤسسة الزكاة، مساهمة فاعلة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في المجتمعات المعاصرة.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من خلال الدور الذي تساهم فيه المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في التنمية الاقتصادية، في ظل ما تعانيه العديد من الدول الإسلامية وفي مقدمتها فلسطين من ارتفاع معدلات الفقر والبطالة؛ نتيجة للاحتلال الإسرائيلي لها، فأصبح من الضروري تطوير عمل هذه المشروعات من خلال توفير أساليب تمويلية خيرية يكون لها المساهمة الفاعلة في ذلك. وتجدر الإشارة إلى أنّ مؤسسة الزكاة تلعب دورا كبيرا في تمويل ودعم هذه المشروعات، بما تحمله من مبادئ ومعان وأسس دينية تسعى من خلالها لتحقيق العدالة، والمساهمة في عملية التنمية، والتطوير الاقتصادي للمجتمع، بهدف المشاركة الفاعلة في رفع مستوى معيشة للأفراد والمجتمعات.

مشكلة البحث:

يرى المختصون على المستوى النظري أنّ مؤسسة الزكاة لديها القدرة على المساهمة الفاعلة في حل مشكلة التمويل للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر والتي تعد من أشكال التمويل الإسلامي الخيري؛ الأمر الذي دفع بالكثير من الدول ومنها فلسطين إلى إخراج ذلك الدور من الإطار النظري

إلى الإطار التطبيقي وهنا يطرح البحث التساؤل الآتي: ما هو الدور التمويلي لمؤسسة الزكاة للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين؟ ويتفرع منه الأسئلة الآتية:

- ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين؟
- ما هو الدور الاجتماعي والاقتصادي لمؤسسة الزكاة؟
- ما دور صندوق الزكاة الفلسطيني في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان الأمور الآتية:

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين.
- الدور الاجتماعي والاقتصادي لمؤسسة الزكاة.
- دور صندوق الزكاة الفلسطيني في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.

منهج البحث:

تم الاعتماد على مجموعة من المناهج العلمية التي تتناسب مع طبيعة الموضوع:

- المنهج الوصفي: تم الاعتماد عليه في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر بالإضافة إلى المعلومات المرتبطة بالزكاة.
- المنهج التحليلي: تم الاعتماد عليه في تحديد واقع المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين من خلال تعداد عام ٢٠١٧م.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث في الدراسات السابقة وجدت الباحثة مجموعة من الدراسات التي تناولت الحديث عن الدور التمويلي للزكاة للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر ومن أبرزها الدراسات الآتية:

- دور أموال الزكاة في علاج مشكلة الفقر في مصر كوثر الأبجي، رسالة دكتوراه جامعة عين شمس، ٢٠١٦م.

تناولت الدراسة دور أموال الزكاة في علاج مشكلة الفقر، حيث إنّ أموال الزكاة بتنوع مصادرها وباستهدافها للمال النامي تشكل موردا مستمرا تستطيع به الدولة علاج مشكلة الفقر، كما اشارت الدراسة إلى إمكانية الاستفادة من تملك الدولة لقاعدة بيانات دقيقة عن المناطق الفقيرة والأكثر احتياجا مما يجعلها مؤهلة أكثر لجمع وصرف الزكاة والوقوف على التكلفة الإدارية لإدارة أموال المساعدات من خلال المؤسسات الرسمية ومعرفة تكلفة وصول هذه الأموال إلى مستحقيها في ظل النظام القائم.

وقد خلصت الدراسة إلى أنّ برامج الفقر المختلفة لا تعالج مشكلة الفقر لأنها تستهدف نسبة ضئيلة من الفقراء بالإضافة إلى أنّ قيمة المبالغ المقدمة لهم لا تخرجهم من دائرة الفقر بسبب قلتها. وأنّ حصيلة الزكاة بحجمها الحالي لم تسهم في علاج الفقر أو حتى التخفيف من حدته لانخفاض حجمه وانخفاض عدد المستفيدين منه. كما أنّ إخفاق الجهود الحكومية في التخفيف من حدة الفقر خلال العقدين والنصف السابقين أدى إلى ارتفاع معدل الفقر.

- يوسف القرضاوي، مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥.

تناولت هذه الدراسة مشكلة الفقر وعلاجه ورعاية حقوق الفقراء، وضمان حاجاتهم، وصيانة كرامتهم في المجتمع المسلم وفي ظل الشريعة الإسلامية وذلك بالاعتماد على ماورد في القرآن الكريم وسنة الرسول ﷺ، وأقوال الأئمة المجتهدين من فقهاء الإسلام كما بينت نظرة الإسلام إلى الفقر ورفضه للنظرة التقديسية والجبرية له، ووضح مجموعة من الوسائل التي شرعها الإسلام في معالجة مشكلة الفقر، وخلصت الدراسة إلى أنّ جميع الوسائل التي شرعها الإسلام لعلاج مشكلة الفقر لا بدّ أن تحقق الكفاية للفقراء وتسدّ حاجاتهم، ولكن في ظل مجتمع مسلم تقوده عقيدة الإسلام، ويستظل بشريعته السمحة، في حياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فالنظام الإسلامي بمختلف جوانبه وحدة واحدة وكلّ لا ينفصم ولا يتجزأ.

- دور صندوق الزكاة في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية دراسة تحليلية لتجربة الجزائر مجلة دراسات وابحاث، معزوز لقمان ٢٠٢٢م.

تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم صندوق الزكاة الجزائري وكيفية مساهمته في تمويل المشاريع الاستثمارية المحلية وخلصت الدراسة إلى ان صندوق الزكاة الجزائري يعمل تحت تغطية قانونية بناء على القانون المنظم لمؤسسة المسجد كما بينت وجود طرق وأساليب في عملية تحصيل وتوزيع الزكاة أثرت بشكل واضح على زيادة وقدرة هذه المؤسسة بالإضافة إلى أنّ النتائج المحققة من صندوق الزكاة الجزائري بعيدة عن التوقعات المنتظر تحقيقها لعم المشاريع المحلية في الجزائر.

- دور الزكاة والوقف في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إيمان بومود، مجلة بيت المشورة، ٢٠١٩م.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مقدرة كل من الزكاة والوقف على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سعت الجزائر إلى إيجاد حلول مناسبة لمشاكل التمويل لهذا النوع من المؤسسات من خلال توفير الدعم المالي لها. ولقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أبرزها أنّ النتائج المحققة من قبل صندوق الزكاة والوقف بعيدة عن التوقعات المنتظر تحقيقها من

هذه المؤسسات فضلا عن أن معظم المشاريع المدعومة من قبل صندوق الزكاة هي مشاريع خدماتيه الأمر الذي لا يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية وزيادة الناتج المحلي.

المبحث الأول: واقع المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين

المطلب الأول: مفهوم المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين

نظرا لعدم توفر تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين، فقد واجهت هذه المشاريع صعوبات كبيرة في الأراضي الفلسطينية، أثرت بشكل سلبي على الفئات المستهدفة؛ مما دفع العديد من المؤسسات إلى تبني اجتهادات عديدة لصياغة تعريف موحد.

وتبرز أهمية التعريف الوطني باعتباره مدخلا مهما وشرطا مسبقا قبل الشروع بخطوات التطوير. وقد صنفت الإدارة العامة للشركات والتراخيص في وزارة الاقتصاد الوطني المشاريع حسب طبيعة عملها، بينما صنفت وزارة المالية المشاريع حسب الشرائح الضريبية للمكلفين، أما قانون الاستثمار لعام ١٩٩٨م فإنه يعطي الامتيازات بناء على فئات رأس المال والعمالة.^١

ويصنف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني المشاريع لأغراض الأبحاث والدراسات كما يأتي: المشاريع المتناهية في الصغر هي التي يعمل فيها أقل من ٥ عمال، بينما المشاريع الصغيرة هي التي يعمل فيه من ٥ - ١٩ عاملا، وحسب نتائج التعداد العام للمنشآت ٢٠١٧م الذي أعده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فان نحو (٨٨,٦٪) من المنشآت العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة هي منشآت متناهية في الصغر، وهي تساهم في تشغيل نحو (١٣٠,٠٨٧) من إجمالي العاملين في المنشآت، بينما تساهم المشروعات الصغرى في تشغيل (١٤,٦٨٦)^٢

بالرغم من اهتمام الدراسات والبحوث بالمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر اهتماما كبيرا إلا أنه لا يوجد تعريف شامل منفق عليه لها، ويعود ذلك إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيف هذه المشروعات حيث تختلف من دولة إلى دولة أخرى، ومن قطاع إلى آخر، فقد أثبتت بعض الدراسات أنه يوجد أكثر من ٥٥ تعريفا مختلفا في ٧٥ دولة،^٣ وهذه المعايير منها الكمية ومنها النوعية وسيتم بيانها كالاتي:

١-المعايير النوعية:

^١ عودة الفليت، "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية"، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، م.١٩٠، ع.٢٠ (٢٠١١م)، ص١٠٩٢.

^٢ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعداد عام ٢٠١٧م، ص٥٨.

^٣ المحروق، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، ص١٤.

تعتمد هذه المعايير على الخصائص النوعية التي تميز هذه المشاريع عن المشاريع الكبيرة من حيث:

- أن تكون ملكية المشروع محددة بعدد معين من الأفراد.
- اعتماد هذه المشاريع على الانتاج المحلي وصغر سوق التنافس.
- الاعتماد الأساسي في هذه المشاريع يكون على الموارد المحلية وأن تكون الاحتياجات من خدمات البيئة الأساسية متواضعة.
- احتياجه لمستويات متواضعة من التنظيم والإدارة.
- أن يكون الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال مرناً.^٤

٢- المعايير الكمية:

وتشمل هذه المعايير عدة أنواع منها معيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم أو قيمة الإنتاج والمبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة أو مزيج بين الاثنين كمعيار العمالة ورأس المال معاً وغيرها، أو حجم المبيعات أو معايير أخرى. ومن الملاحظ بشكل عام أن المعايير الكمية أكثر استخداماً من المعايير الوصفية.^٦

وبناء عليه فقد عرّفت منظمة العمل الدولية المشاريع الصغيرة على أنّها: "وحدات صغيرة الحجم، تنتج وتوزع سلعا وخدمات وتتألف من منتجين مستقلين، يعملون لحسابهم الخاص في المناطق الحضرية في البلدان النامية، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضها الآخر قد يستأجر عمالاً وحرفيين، ومعظمها يعمل برأس مال ثابت صغير أو بدون رأس مال ثابت".^٧ وتعرف المؤسسات الصغيرة حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية على أنّها "هي تلك المؤسسات التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية ويتراوح عدد العاملين فيها ما بين ١٠-٥٠ عاملاً".^٨ كما تعرف

^٤ رابح حدة رابح، نوي فطيمة الزهرة، " دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة - دراسة حالة الجزائر -" جامعة محمد خيضر بسكرة، (٢٠١٣): ص ٣.

^٥ ماهر المحروق، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتهما، (مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة-عمان ٢٠٠٦م)، ١١٥ ص.

^٦ حدة، الزهرة، دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة، ص ٣

^٧ عبود كنجو، " استراتيجيات التمويل والاستثمار في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب" المؤتمر العلمي الخامس، ٤-٥ تموز ٢٠٠٧، (الأردن: جامعة فيلادلفيا، ٢٠٠٧م)، ص ٦.

^٨ خضر حسان، "تنمية المشاريع الصغيرة"، المعهد العربي للتخطيط-جسر التنمية، م. ١٠، ع. ٩، (٢٠٠٩): ص ٤.

المشاريع الصغيرة في مناطق السلطة الفلسطينية بأنها: تلك التي تشغل خمسة عاملين فأقل.^٩ وتعرف المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في الدول العربية على أنها: أساس حجم النشاط فالمشروعات المتناهية في الصغر هي التي تشغل أقل من ٥ عمال وتستثمر أقل من ٥٠٠٠ دولار، (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).

أما المشروعات الصغيرة فهي التي تشغل ٥ - ١٥ عاملاً وتستثمر أقل من ١٥٠٠٠ دولار (إضافة إلى استثمارات الأبنية والعقارات الثابتة).^{١٠}

المطلب الثاني: خصائص المشاريع الصغيرة

تعتبر المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر محركاً أساسياً في عملية التنمية الاقتصادية في المجتمع الفلسطيني حيث تعمل على زيادة الإنتاج المحلي، وتحسين الوضع المعيشي للأفراد، فضلاً عن استغلال الكفاءات البشرية، وتحقيق العدالة في المجتمع، ويمكن بيان خصائص هذه المشاريع من خلال النقاط الآتية:

١- سهولة تكوين هذه المشاريع:

تمتاز هذه المشاريع بأنها ذات تمويل محدود لانخفاض قيمة رأس المال المطلوب لتأسيسها وتشغيلها وما يترتب عليها من مخاطر محدودة بالإضافة إلى سهوله وبساطة إجراءاتها الإدارية والتنظيمية.^{١١}

٢- خلق المهارات الإدارية والمحلية

تعمل المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر على توفير المهارات الإدارية الناجحة للمبادرين، وتمهيدا لإقامة المشاريع الكبيرة، حيث تعتبر هذه المشاريع بمثابة تجارب للأفراد، للتغلب على مشاكل الإدارة والإنتاج والتسويق، نظراً لضعف ومحدودية مراكز التدريب في فلسطين.^{١٢}

٣- تقليص حجم البطالة

^٩ زكريا زعرب، المعوقات الإدارية التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة، في جنوب قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية-غزة، ٢٠١٣)، ص ٤٠

^{١٠} مسعود صدقي، خالد إدريس، أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة، "مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية"، ٤٤، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-جامعة باجي مختار - عنابة، (٢٠١١م): ص ٤. ^{١١} نبيلة عليان، "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ٢٠١٥، ص ١٩.

^{١٢} نصر عطيان، سارة الحاج، مشاكل المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، (معهد أبحاث السياسات الاقتصادية ماس فلسطين - رام الله، ٢٠٠٩)، ص ١٢.

تعاني الأراضي الفلسطينية من ارتفاع معدل البطالة، ففي عام ٢٠٢٢م وصلت نسبة البطالة إلى ١٣,١٪ في الضفة الغربية، بينما وصلت إلى ٤٥,٣٪ في قطاع غزة؛ نتيجة للعدوان الإسرائيلي المستمر على المناطق الفلسطينية، والحصار الخانق على قطاع غزة، وما يترتب عليه من تدمير للقطاع الاقتصادي.^{١٣} فمن خلال المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر يوجد إمكانية لتوفير فرص عمل لعدد كبير من المواطنين مع اختلاف الفئات العمرية والمؤهلات العلمية، وهذا من شأنه أن يخفف العبء عن ميزانية الدولة ويعمل على خفض معدل البطالة في المجتمع.^{١٤} ويمكن ملاحظة ما سبق من خلال النظر الى ما وفرته المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في الأراضي الفلسطينية من تشغيل للأيدي العاملة حيث قامت بتشغيل ما يقرب من (١٤٤,٧٧٣) عاملاً، أي ما نسبته ٣٢.٦٪ من نسبة الأيدي العاملة في كافة المنشآت الاقتصادية في فلسطين والتي تبلغ (٤٤٤,٠٨٦) عاملاً.^{١٥}

٤- القدرة على التكيف مع المتغيرات المستحدثة

تتأقلم المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر مع البيئة المحيطة بها، ففي ظل معاناة الاقتصاد الفلسطيني من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي نظراً للضغوطات التي يفرضها الاحتلال عليها فإنّ هذه المشاريع تتجاوز هذه التقلبات والأزمات؛ وذلك لصغر حجمها، وقلة عدد العاملين بها، بالإضافة لاستخدامها تكنولوجيا بسيطة مما يمكنها من التكيف على أرض الواقع واتخاذ إجراءات تتوافق مع السوق المحلية والدولية، حيث لا تتوافر مثل هذه الصفات في المشروعات الكبيرة مما يكلفها الكثير من الجهد والمال.^{١٦}

٥- تقليص تمركز المشاريع في المدن الرئيسية

تعمل المشاريع الصغيرة على التقليل من الاكتظاظ والتلوث البيئي، والتركز السكاني في المدن الكبرى، من خلال انتقالها الى الريف القروي والمدن الصغرى، وهذا من شأنه أن يوفر أيدي عاملة رخيصة

^{١٣} مركز المعلومات الفلسطيني وفا، البطالة في فلسطين، تاريخ الدخول ٢٩/٥/٢٠٢٣م <https://info.wafa.ps>

^{١٤} عمر فزع، "مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق بين الوطن والتمويل"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية (٢٠١٣): ص ٢٢.

^{١٥} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ص ٢٩.

^{١٦} عصام البحيصي "تحو اساليب حديث في تمويل المشروعات الصغيرة دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة" تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي الجامعة الاسلامية كلية التجارة ١٣-١٥ فبراير، (٢٠٠٦م): ص ٦.

مع وفرة المواد الأولية وخاصة الزراعية مما يحقق الاكتفاء الذاتي، والأمن الغذائي، وتحسين مستويات المعيشة للسكان.^{١٧}

٦- سهولة الدخل للسوق والخروج منه

تمتاز المشروعات الصغيرة بسهولة الدخل إلى السوق والخروج منه، حيث إن درجة المخاطرة فيها ليست كبيرة، لنقص نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان^{١٨} بالإضافة إلى تجنب مخاطر تقلب سعر الصرف وما يترتب عليه من نتائج مالية.^{١٩}

المطلب الثالث: تطور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في فلسطين

تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في الأراضي الفلسطينية حيث بلغت عدد المنشآت ١٦٦.٤٨٦ منشأة في تعداد عام ٢٠١٧، وقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المنشآت في فلسطين بمقدار ١٠.٢٪ مقارنة بتعداد عام ٢٠١٢ حيث كانت عدد المنشآت ١٥١,٠٦٦ منشأة. وذلك نتيجة للجهود المبذولة بغية رفع دخل الفرد، وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، وخلق فرص العمل والحد من مشكلتي الفقر والبطالة.^{٢١}

جدول رقم (١): جدول يبين تطور في أعداد المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة من ١٩٩٧-٢٠١٧^{٢٢}

سنة التعداد	المشروعات الصغيرة من ١-٤ عامل	المشروعات الصغيرة من ٥-١٩ عامل	المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر
1997	69,862	6332	76,194
2004	96,347	7,885	104,232

^{١٧} الفليت، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية: دراسة جغرافية، ص ١٧.

^{١٨} سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ٢٠١٠)، ص ٦٢.

^{١٩} محمد فودوا، وهيبة ختيري، "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي" مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، ع.٥، (٢٠١٧م): ص ٨.

^{٢٠} يشمل العدد المنشآت العاملة والمتوقعة وقيد التجهيز.

^{٢١} الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعداد عام ٢٠١٧، ص ٢٧.

^{٢٢} السنوات المذكورة بناء على تعداد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حيث يتم التعداد كل أربع سنوات.

108,642	9,676	98,966	2007
130,194	12,960	117,234	2012
144,773 ^{٢٣}	14,686	130,087	2017

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على التقارير السنوية والبيانات المأخوذة من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

يتبين من خلال الجدول رقم (١.٢) أنّ هناك نمواً متزايداً في عدد المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر حيث كان عدد هذه المشاريع في تعداد عام ١٩٩٧ (٧٦,١٩٤) مشروعاً وفي عام ٢٠٠٤ (١٠٤,٢٣٢)، وفي عام ٢٠٠٧ تزايدت أعداد المشروعات إلى (١٠٨,٦٤٢)، وفي عام ٢٠١٢ وصل أعداد هذه المشروعات إلى (١٣٠,١٩٤)، وقد بلغت في تعداد عام ٢٠١٧ (١٤٤,٧٧٣) مشروعاً مما يدل على أنّ هناك نمواً متزايداً في أعداد المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين. وتفسر الباحثة ذلك بالاهتمام الكبير من قبل القطاع الحكومي والقطاع الخاص في تشجيع إقامة هذه المشاريع نظراً للدور الكبير الذي تلعبه في الحد من مشكلتي البطالة والفقر.

جدول: رقم (٢) يبين التوزيع النسبي للمشروعات حسب القطاعات الرئيسية الثلاث وتصنيف المنشأة في الضفة الغربية وقطاع غزة:

القطاع	المشروعات الصغيرة		المشروعات المتناهية في الصغر		المجموع	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الصناعة	4915	32.79	13,406	11.58%	18,321	14.01%
الخدمات	5257	35.07	32,207	27.82%	37,464	28.66%
التجارة	4817	32.14	70,138	60.60%	74,955	57.33%

^{٢٣} العدد يشمل المنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر فقط.

المجموع	14,989	100%	115,751	100%	130,740	100%
---------	--------	------	---------	------	---------	------

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ٢٠١٨. التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت - ٢٠١٧ رام الله فلسطين.

يتبين من خلال الجدول رقم (٢.٢) بأن قطاع التجارة يشكّل أعلى نسبة من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر لعام ٢٠١٧، حيث بلغت تلك النسبة (٥٧.٣٣٪) من مجموع المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر للقطاعات الرئيسية الثلاث، بينما شكل القطاع الصناعي أدنى نسبة حيث بلغت (١٤.٠١٪) وتفسر الباحثة تدني نسبة مساهمة القطاع الصناعي في المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر بالنسبة لباقي القطاعات، إلى السياسات والإجراءات التي يتخذها الاحتلال الإسرائيلي للحد من إمكانية التطور في هذا القطاع، حيث تعمل على إعاقة إصدار رخص الاستثمار، وتضع مختلف القيود والشروط التي تعيق من عمل هذا القطاع، فضلا عن قيام الاحتلال الإسرائيلي بتدمير المصانع والورش الصناعية، و فرض الحصار والإغلاق للمناطق الفلسطينية، ومنع وصول مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل الوحدات الصناعية حتى لا يشكل عنصر منافسة لصناعاتها.

المطلب الخامس: الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين

تمثل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك لأهمية الدور الذي تلعبه والذي يظهر من خلال الأمور الآتية:

أولاً: الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين

▪ الحد من مشكلة البطالة، حيث تعاني الأراضي الفلسطينية من ارتفاع نسبة البطالة والتي تبلغ ١٣,١٪ في الضفة الغربية بينما تبلغ نسبة البطالة ٤٥,٣٪ في قطاع غزة^{٢٤} حيث تعمل هذه المشاريع على المساهمة في استيعاب قوة العمل المتدفقة إلى سوق العمل الفلسطيني وذلك لسهولة إقامتها، ولصغر رأس المال المستخدم فيها، كما تعمل على توزيع الدخل بصورة أكثر عدالة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، وتوظيف خريجي الجامعات والمعاهد، وخاصة التخصصات التقنية والفنية^{٢٥}. كما أن معدل تسريح العمال يقل كلما كان حجم المؤسسات أصغر، على عكس مما

^{٢٤} مركز المعلومات الوطني الفلسطيني وفا ٢٠٢٣/١٠/١٥، https://info.wafa.ps/ar_

^{٢٥} فوزي أبو جزر، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من البطالة في فلسطين، (مركز الدراسات والأبحاث، منتدى الأعمال الفلسطيني، ٢٠١٤م)، ص ١٧.

- هو عليه في المؤسسات الكبيرة فضلا عن أن تكلفة فرصة العمل منخفضة إذا ما قورنت في المؤسسات الكبيرة حيث أشارت إحدى الدراسات أن تكلفة فرص عمل واحدة في المؤسسات الكبيرة يمكن أن توفر ثلاث فرص في المؤسسات الصغيرة.^{٢٦}
- الحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي وذلك بتوفير العديد من السلع والخدمات التي تلبي احتياجات المجتمع الفلسطيني وتزيد من درجة الاكتفاء الذاتي^{٢٧}
 - الاستخدام الأمثل لرأس المال الفلسطيني، والذي يَغلب عليه رأس المال الأجنبي من الدول المانحة والمؤقت بفترة محدودة مما يتطلب ترشيد وتوجيهه نحو إقامة المشاريع التي تقل فيها نسبة المخاطرة والتي تكون بديلة لبعض السلع المستوردة أي اتباع سياسة الإحلال محل الواردات.^{٢٨}
 - تساهم المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر في التغلب على مشاكل الإدارة والإنتاج والتسويق، مما يعزز التمكين الاقتصادي للفئات المستهدفة وخاصة أن معاهد الإدارة ومراكز التدريب في فلسطين محدودة العدد وضعيفة. حيث تساعد هذه المشاريع على توفير المهارات الإدارية الناجحة للمبادرين وإمكانية قدرتها على إقامة وإدارة المشاريع الكبيرة^{٢٩}
 - تساهم المشاريع الصغيرة والمتناهية في الصغر في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في الميزان التجاري، ومن ثم ميزان المدفوعات، كما أن اعتمادها على فنون إنتاجية كثيفة العمل يعمل على تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة. فضلا عن أنها قادرة على تعديل برامج إنتاجها طبقا لاحتياجات السوق الخارجية لأن غالبية منتجاتها حرفية مما يجعلها تتمتع بمرونة تجعلها قادرة على تلبية احتياجات أسواق التصدير.^{٣٠}
 - مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الابتكار والتجديد، حيث تتوفر في المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر المناخ الملائم للابتكار والتجديد والتطوير، نظرا لطبيعة العمل

^{٢٦} حكيم شبوطي "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع.٢، (٢٠٠٨م): ص ١٢.

^{٢٧} الصوراني، واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص ٩.

^{٢٨} الفليت، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، ص ١٠٩٢.

^{٢٩} المرجع السابق، ص ٩-١٠.

^{٣٠} زايري بلقاسم، "أثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في الجزائر"، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ١٤-١٣ نوفمبر، ٢٠٠٦، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، ٢٠٠٦): ص ٢٥٦.

والذي يمتاز بالبساطة وسهولة التسيير، إضافة إلى زيادة الدافعية لتحقيق الربحية العالية، فبينما تركز المؤسسات كبيرة على إنتاج السلع ذات الطلب الثابت وتترك فرصة المجازفة والمغامرة للمؤسسات الصغيرة. فضلا عن أن معظم الاختراعات عبارة عن أدوات وتقنيات إنتاج فردية تعتمد على زيادة المبيعات من خلال تخفيض تكاليف الإنتاج وابتكار منتجات جديدة لتتمكن من التغلب على الاحتكار الذي تمارسه المؤسسات الكبيرة على مستوى السوق.^{٣١}

- زيادة القيمة المضافة المتحققة في ظل تطوير واستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المحلية في المشروعات الوطنية، مما يعزز الناتج المحلي الإجمالي.^{٣٢}
- تلعب المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر دورا هاما في دعم المشروعات الكبيرة من خلال امدادها بمستلزمات الإنتاج وتوزيع منتجاتها وهي بذلك تسهم في تدعيم علاقات التشابك والتكامل القطاعي في الاقتصاد الوطني^{٣٣}

- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتناهية في الصغر في تعبئة المدخرات: حيث تعتبر وحدات إنتاجية ومراكز استثمارية تعمل على تعبئة المدخرات الخاصة بالأفراد لتشغيلها داخل الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أنها تعمل على امتصاص الأموال الفائضة والمدخرات مما يساهم في تمويل الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني، ويخفض من درجة الاعتماد على الاقتراض.^{٣٤}

ثانياً: الأهمية الاجتماعية للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين

يمكن بيان أهمية دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاجتماعية على النحو الآتي:

- رفع نسبة المشاركة الشعبية:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في توسيع قاعدة الملكية وتوزيع الثروة عن طريق ما تمتاز به من توجيه المدخرات نحو الإنتاج بدلا من الاستهلاك مما يدعم الاقتصاد الوطني وخاصة

^{٣١} عبد الله بو هيبية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، ٢٠٠٩م)، ص ٥٥.

^{٣٢} الصوراني، واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص ٩.

^{٣٣} يوسف مخد الثنيان، محددات طلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المصارف الإسلامية دراسة حالة الأردن، (رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم العربية والمصرفية ٢٠٠٨م)، ص ٥٥.

^{٣٤} شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص ٨.

في المناطق الريفية بسبب بساطة البنية التحتية لمثل هذه المشروعات مما يرفع من مستوى مشاركة افراد المجتمع في التنمية^{٣٥}

▪ تحقيق الاستقرار الاجتماعي:

تساهم المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في تحقيق الاستقرار الاجتماعي للمجتمع ككل فتوفير فرص العمل يؤدي إلى إشباع حاجة الفرد وضمان ارتفاع دخله بما يحقق الكفاية له ولأسرته، كما أن هذه المشروعات لها دور فاعل في الحد من الهجرة الداخلية والخارجية، وتنمية العلاقات الشخصية في المجتمع، إضافة إلى تركيزها في الأساس على تلبية حاجة الفقراء في المجتمع وهو ما لا تركز عليه المشروعات الكبيرة^{٣٦}

▪ تقوية العلاقات الاجتماعية:

تعمل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر على زيادة الروابط الاجتماعية من خلال التفاعل المستمر بين أصحاب المشروعات وفئات المجتمع المختلفة، بحكم أن غالبية عملاء المشروعات الصغيرة محليين في كثير من الأحيان^{٣٧}

▪ تعزيز دور المرأة:

تعد المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر وسيلة لدمج وتفعيل دور المرأة الفلسطينية في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، مما يساعد على استغلال طاقتهن وأوقات فراغهن بما يخدم المجتمع ومن ثم يتحقق الاستغلال المثل للقوى العاملة بما يعزز دورها الريادي والاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.^{٣٨}

▪ مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التوزيع العادل للدخل

تحقق المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر هدف العدالة في توزيع الدخل، فحاجتها إلى إمكانيات استثمارية متواضعة يتيح الفرصة لعدد كبير من الأفراد في إنشاء تلك المؤسسات، وهذا الأمر يساعد على توسيع حجم الطبقة المتوسطة وتقليص حجم الطبقة الفقيرة. في حين تحتاج عملية

^{٣٥} محمد عبد الحميد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل، (رسالة

ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٣م)، ص ٢٣.

^{٣٦} حنين الدماغ، " دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من

مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠م)، ص ١٩.

^{٣٧} الصوراني، واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ص ٩.

^{٣٨} الفليت، المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية، ص ١٠٩٢.

الاستثمار في المؤسسات الكبيرة إلى إمكانيات استثمارية ضخمة تدفع نحو زيادة حجم التفاوت الطبقي الاجتماعي.^{٣٩}

▪ محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي

تعمل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر على الحد من مشكلة البطالة مما يحمي المجتمع من أنماط سلوكية غير سوية تتسبب فيها البطالة وتعمل على الانحراف والفساد الاجتماعي فاستغلال فئة العاطلين عن العمل مع تمكينهم اقتصاديا يحولها إلى طاقات منتجة ومساهمة في تنمية المجتمع بدلا من الحق الضرر بمقدرات البلاد والعباد.^{٤٠}

المبحث الثاني: الدور الاقتصادي لمؤسسة الزكاة

المطلب الأول: تعريف الزكاة ومشروعيتها

١- تعريف الزكاة

الزكاة لغة: مصدر زكا الشيء إذا زاد وبورك فيه^{٤١} وهي التّماء والطُّهرة^{٤٢} قال تعالى: (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا، وَلَكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ)^{٤٣}، من معانيها الصّلاح يُقال زكي أي صالح زائد خيره، ومن قوم أركياء أي صالحين.

التعريف الشرعي: الزكاة هي إخراج جزء من نصاب الأموال المستحقة إلى مصارفها بشرط ألا يوجد ما يمنع الصرف إليهم، وتطلق الزكاة أيضاً على الصدقة الواجبة والمندوبة، والتفقة والنفق والحق.^{٤٤} والزكاة حق يجب في المال، وعرفها المالكية بأنها: إخراج جزء مخصوص من مال بلغ نصاباً لمستحقه إن تم الملك والحول غير المعدن والحرث.

وعرفها الحنفية بأنها: تملك جزء من مال مخصوص لشخص مخصوص عينه الشارع لوجه الله تعالى.^{٤٥}

^{٣٩} هيبه، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، ص ٥٦.

^{٤٠} شبوطي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص ٩.

^{٤١} إبراهيم الزيات، حامد عبد القادر وغيرهم، المعجم الوسيط، ج ١، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة)، ١٠٩.

^{٤٢} ابن منظور، لسان العرب، ٨٥٨.

^{٤٣} سورة النور، آية ٢١.

^{٤٤} فيصل المبارك، بستان الأحبار مختصر نيل الاوطار، ج ١، ط ١ (الرياض: دار اشبيليا، ١٩٩٨)، ٥٣٤.

^{٤٥} وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج ٣، ط ٤، (دمشق: دار الفكر، بدون تاريخ)، ٧٨٨.

التعريف الاقتصادي للزكاة:

الزكاة في الفكر الاقتصادي الإسلامي: هي من العبادات المتعلقة بالأموال تتولى الدولة أو النائب عنها جبايتها على صفة الوجوب وتُسْتَعْلَقُ حصيلتها في المصارف الشرعية الثمانية التي وضحها القرآن الكريم^{٤٦}، كما أنّ الزكاة "جباية سنوية تفرض على مجموع القيمة الصافية للثروة تقوم الدولة بجبايتها وإنفاقها على مصارفها المحدودة والمذكورة في القرآن الكريم"^{٤٧}

٢- مشروعية الزكاة

الزكاة هي ثالث ركن من أركان الإسلام الخمسة، وهي من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة، وهي واجبة على كل مسلم بالغ عاقل حرّ إذا ملك النّصاب وحال عليه الحول^{٤٨} ودليل وجوبها: أولاً: من القرآن الكريم قوله تعالى " وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ"^{٤٩} وقوله تعالى "وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَّعْلُومٌ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ"^{٥٠} وقد وردت كلمة الزكاة في القرآن الكريم ثلاثين مرّة ثمانية في السور المكيّة والباقي في السور المدنية.^{٥١}

ثانياً: ومن السنّة النبوية قوله ﷺ (بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأنّي رسول الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان).^{٥٢}

ثالثاً: مشروعية الزكاة من الاجماع

لقد أجمع صحابة الرسول ﷺ على وجوب الزكاة لقوله تعالى:

(وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ)^{٥٣} لأنها من الأمور المعلومة من الدين بالضرورة.^{٥٤}

المطلب الثاني: الدور الاقتصادي لمؤسسة الزكاة:

^{٤٦} صالح الطيب وكبي، "الليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في

الاقتصاد الجزائري" رسالة ماجستير. جامعة الحاج خضر باتنة. كلية العلوم الاجتماعية ٢٠١١ م، ص ١٠٥.

^{٤٧} قحف، الاقتصاد الإسلامي، ١١٠.

^{٤٨} كمال الدين ابن الهمام، فتح القدير، ج ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨)، ١٥٣.

^{٤٩} سورة البقرة، آية ٨٣.

^{٥٠} سورة المعارج، آية ٢٤-٢٥.

^{٥١} يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج ١ ط ١٦، (الدوحة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٦)، ٥١.

^{٥٢} البخاري، صحيح البخاري، ٢٩.

^{٥٣} سورة البقرة، آية ٤٣.

^{٥٤} عبد الوهاب البغدادي، المعونة على مذهب عالم المدينة ج ١ «الإمام مالك بن أنس، (مكة: المكتبة التجارية،

بدون تاريخ) ٣٥٩

ويمكن أن نلخص دور الزكاة في الاقتصاد من خلال النقاط الآتية:

1- محاربة البطالة: للزكاة دور فعّال في محاربة البطالة فقد جعل الإسلام للعاطلين عن العمل من الفقراء والمساكين نصيباً من الزكاة بشرط أن تكون البطالة اضطرارية وهو من يسعى للحصول على العمل، ولكن لا يجده.^{٥٥}

ورد عن الإمام النووي رحمه الله "وإذا لم يجد الكسوب من يستعمله حلّت له الزكاة لأنه عاجز"^{٥٦} وأمّا أصحاب البطالة الاختيارية فلا نصيب لهم من الزكاة فقد روي عن ابن قدامة المقدسي، "ومن كان ذا مكسب يغني به نفسه وعياله إن كان له عيال وكان له قدر كفايته في كل يوم من أجر عقار، أو غلة مملوك أو سائمة، فهو غني لا حق له في الزكاة".^{٥٧}

وتسهم الزكاة بشكل فعّال في محاربة الفقر من خلال تقليل معدّل البطالة في المجتمع ويمكن بيان ذلك في عدّة أمور:

١- بالنسبة للعاملين عليها والذين هم أحد مصارف الزكاة فهم يشكلون جهازاً متكاملًا يحتاج إلى أهل الخبرة والاختصاص والإدارة وإحصاء عدد الفقراء والمحتاجين وهذا يعمل على إيجاد فرص عمل جديدة في المجتمع المسلم ممّا يسهم في التقليل من البطالة في الدولة المسلمة،^{٥٨} كما أنّ سدّ حاجة العاملين عليها من الزكاة يؤدّي إلى تحسين الكفاءة لديهم ممّا يؤثر بشكل إيجابي على قدراتهم في تحصيل الزكاة وتوزيعها على مستحقيها.^{٥٩}

٢- أما بالنسبة لتخصيص الإسلام سهم للغارمين فإنّه يعمل على مكافحة البطالة، حيث يعمل على تحفيز أصحاب المشروعات في الاستمرار في أعمالهم في التنمية الاقتصادية فكثير من الشركات لديهم ديون على الغير ويواجهون العراقيل في تحصيلها ممّا يدفعهم إلى تصفية أعمالهم وتسريح

^{٥٥} ختام عماوي، "دور الزكاة في التنمية الاقتصادية"، (رسالة ماجستير. جامعة النجاح. كلية الدراسات العليا ٢٠١٠)، ٧٠.

^{٥٦} محيي الدين النووي، المجموع شرح المذهب، (دار الفكر: بدون تاريخ)، ١٩١.

^{٥٧} ابن قدامة، المعني، ١٧١.

^{٥٨} البشير عبد الكريم، "الأبعاد النظرية للزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة، الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، بدون تاريخ (الجزائر: جامعة سعد دحلب، بدون تاريخ)، ١٠.

^{٥٩} ذبيح، "الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة"، ١٣١.

العمّال ممّا يساهم في زيادة مشكلة البطالة، فساد الدينون عنهم يدفعهم إلى الاستمرار في عملية التنمية والمحافظة على فئة العمال الموجودة لديهم وهذا بدوره يقلل من نسبة البطالة في المجتمع.^{٦٠}

٣- كما أنّ تشغيل أموال الزكاة في مشاريع تنموية يعمل على استيعاب الكثير من الأيدي العاملة وهذا بدوره يقلل من نسب البطالة في المجتمع ويسهم في التنمية الاقتصادية.^{٦١}

٤- وتسهم الزكاة بشكل فعّال في مكافحة البطالة حيث تعمل على توفير أدوات الإنتاج ورأس المال للعملية الإنتاجية ممّا يعمل على دفع عجلة الاقتصاد في المجتمع.^{٦٢}

٢- إعادة توزيع الدخل: إنّ تشريع الانفاق الاختياري لا يحقق الهدف المنشود في تحقيق التوازن في توزيع الدّخل والثروة، فكان لابد من تشريع مُلزم يعمل على إيجاد هذا التوازن عن طريق الزكاة التي تعمل على إعادة هذا التوازن وتحقيق حدّ الكفاية لكل فرد في المجتمع^{٦٣} ممّا يحقق الاستقرار الاقتصادي ويقوم مجتمع على أسس التكافل والتضامن ويعمل على ضمان الحياة الكريمة لأفراد المجتمع المسلم.^{٦٤}

وللزكاة لها دور كبير في تحقيق العدالة والتوازن حيث تعمل على تقليل الفوارق الطبقيّة بين أفراد المجتمع فأصحاب المشاريع معرّضون للربح والخسارة، ولكن طالما أنّهم يملكون النّصاب فهم مطالبون بدفع الزكاة وهذا بدوره يدفع الى تداول الأموال بين أفراد المجتمع وتحقيق التوازن.^{٦٥}

٣- تشجيع الاستثمار: يمكن بيان دور الزكاة في تشجيع الاستثمار من خلال النقاط الآتية:

١- تعمل الزكاة المفروضة على تحفيز أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار هذه الأموال في المشاريع التنمويّة المختلفة خوفاً من تأكلها في الزكاة ممّا يعمل على سرعة دوران رأس المال والذي يؤثّر بشكل إيجابي في زيادة الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة والذي يؤدي بدوره إلى التخفيف من حدّة الفقر في المجتمع.^{٦٦}

^{٦٠} المصدر السابق، ١٣٤.

^{٦١} مصعب خليل، دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية "دراسة تطبيقية لقطاع غزة"، (سالة ماجستير، الجامعة الإسلامية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٥)، ٥٣.

^{٦٢} ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، ٣١٨.

^{٦٣} صلاح عبد الغني. "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي" المجلة الدولية للعلوم الإنسانية، 32: (2020)، 14.

^{٦٤} عوف الكفراوي، السياسة المالية والاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ط١، (مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر: الإسكندرية، ١٩٩٧)، ١٩٤.

^{٦٥} ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، ١٣٩.

^{٦٦} عبد الغني، أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي، ٣٢.

٢- تعمل الزكاة على تشجيع الإنتاج والاستثمار من خلال اعفاء أدوات الإنتاج من الزكاة كالمعدّات الثقيلة وجميع آلات المهن على اختلاف حجمها ونوعها حيث أنّ الزكاة لا تؤخذ إلا على صافي الربح وهذا بحدّ ذاته يشجع أصحاب رؤوس الأموال على الاستثمار والإنتاج في كافة القطاعات المختلفة.^{٦٧}

٣- ويعمل الاستثمار لأموال الزكاة في إصلاح الطرق للمسلمين وتحسين المواصلات لهم ممّا يسهم بشكل فعّال في التنمية الاقتصادية وتشجيع التجارة بين المناطق المختلفة.^{٦٨}

٤- إنّ تخصيص الإسلام سهم للغارمين من مصارف الزكاة يشعر كلاً من المقرضين والمقرضين بالطمأنينة مما ينعكس بشكل إيجابي على سوق القروض الحسنة بالاستقرار والديمومة، حيث يعمل على تحفيز المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية بسبب شعورهم بالأمان ممّا يؤدي إلى تنمية عملية الإنتاج بشكل أو بآخر.^{٦٩}

المطلب الثالث: صيغ مؤسسة الزكاة في محاربة الفقر

ومع الحاجة إلى استثمار أموال الزكاة بحيث يستفيد منها العدد الأكبر من مستحقيها فقد ظهرت في العصر الحديث صيغ لهذا الاستثمار، وقد اختلف الفقهاء في جواز التصرف في أموال الزكاة على فريقين:

فذهب فريق إلى جواز التصرف في أموال الزكاة بغرض تشغيلها واستثمارها بما يعود بالفائدة على مستحقيها، وممن ذهب إلى هذا الرأي مصطفى الزرقا حيث قال:

" وأرى أن كل طرق الاستثمار بمعنى أن يوضع في طريق ينمو به مال الزكاة فيصبح الواحد اثنين والاثنان ثلاثة...، على شرط أن تمارسها أيدي أمينة وأساليب وتحفظات مأمونة كل هذا جائز سواء أكان عن طريق التجارة أم عن طريق الصناعة أم عن طريق أي شيء يمكن أن يستثمر^{٧٠}، كما بيّن الدكتور يوسف القرضاوي رحمه الله حكم استثمار أموال الزكاة حيث قال:

^{٦٧} ذبيح، الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة، ١٥٧.

^{٦٨} أبو يوسف القاضي، الخراج، ج ١، (المكتبة الأزهرية للتراث: بدون تاريخ)، ٩٤.

^{٦٩} محمد بشير، "الزكاة.. تحفيز الاستثمار وضمان الربح" <https://archive.islamonline.net>

[12-10-2023].

^{٧٠} حسن الأمين، "توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع دون تملك فردي للمستحق"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ٣ع، ٣ج، (١٩٨٦): ٧٦.

" تستطيع مؤسسة الزكاة إذا كثرت مواردها واتسعت حصيلتها أن تنشأ مؤسسات تجارية أو نحو ذلك من المشروعات الإنتاجية الاستغلالية وتملكها للفقراء كلها أو بعضها لتدرّ عليهم دخلاً دورياً يقوم بكفالتهم ولا تجعل لهم الحق في بيعها ونقل ملكيتها لتظل شبه موقوفه عليهم"^{٧١} وغيرهم من العلماء الأجلاء.

ونصّ مجمع الفقه الإسلامي "على أنه يجوز من حيث المبدأ توظيف أموال الزكاة في مشاريع استثمارية تنتهي بتمليك أصحاب الاستحقاق للزكاة"^{٧٢} وذهب فريق آخر إلى عدم مشروعية استثمار أموال الزكاة وضرورة صرفها إلى مستحقيها متى استحق إخراجها ومن هؤلاء العلماء الإمام النووي رحمه الله تعالى حيث قال: "لا يجوز للإمام ولا الساعي بيع شيء من مال الزكاة من غير ضرورة بل يوصلها إلى المستحقين بأعيانها لأنّ أهل الزكاة أهل رشد لا ولاية عليهم فلم يجز بيع ما لهم بغير إذن"^{٧٣} وبهذا صدر قرار آخر لمجمع الفقه الإسلامي عام ١٩٩٨ ونص على "أنه لا يجوز استثمار أموال الزكاة لصالح أحد من مستحقيها كالفقراء ينطوي عليه من محاذير"^{٧٤}.

يوجد مجموعة من الصيغ يمكن أن يتم عن طريقها استثمار أموال الزكاة تتمثل في:
أولاً: المشاركة

وأساس هذه الصيغة مبني على توفير مبلغ معيّن من المال اللازم بالتشارك مع صندوق الزكاة وفق عقد مخصوص، ويمكن لهذا الصندوق أن يضع شروطاً هدفها تشغيل الأيدي العاملة من الفقراء والمحتاجين مقابل حصته في المشروع بحيث يكون هؤلاء الفقراء عاملين وشركاء في نفس الوقت.^{٧٥}
ثانياً: المضاربة

وهي عبارة عن عقد يتم به التشارك في المال من جهة والعمل من جهة أخرى، ويمكن تطبيقه في صندوق الزكاة عند وجود فقراء ذوو خبرات مهنية وحرفية تؤهلهم للمشاركة في هذه المشاريع الإنتاجية،

^{٧١} المرجع السابق، ص ٤٣.

^{٧٢} قرار رقم (٣) د (٣/٠٧/٨٦ المنعقد في دورة مؤتمره الثالث بعمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية من ٨ إلى ١٣ صفر ١٤٠٧ / ١١ إلى (عمان: ١٨٨٦م).

^{٧٣} مصطفى الخن، مصطفى البغا، على الشرجي، الفقه المنهجي على مذهب الإمام الشافعي، ط٤، ج ٢ (دمشق: دار القلم للطباعة والنشر، ١٩٩٢، ٣٣).

^{٧٤} المصدر السابق، ٣٤.

^{٧٥} فاطمة دغفل، عبد الغفار بن الرجم، حمزة منصور، الصيغ التمويلية لاستثمار صندوق الزكاة الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ٩٤ (جامعة المسلية): ٤.

ويمكن أن تنتوع شركة المضاربة إلى دائمة ومتناقصة منتهية بالتملك، حيث إنّ هذا النوع من الصيغ هو الأقرب لتحقيق المقصود الشرعي بتملك العين المتعامل معها لمستحقيها الذين حدّدهم الشرع الكريم.^{٧٦}

ثالثاً: الإجارة

وهي أن يقوم صندوق الزكاة بتأجير ما يملكه من الأصول الماديّة كالمعدّات والعقارات لطالب التمويل^{٧٧} وهي على نوعين: - إجارة تشغيلية بحيث يقوم صندوق الزكاة بتأجير هذه المعدات والآلات لمدة زمنيّة متفق عليها.

- وإجارة منتهية بالتملك حيث تقوم على فكرة تقديم المعدّات اللازمة لصاحب المشروع مع إمكانية أن تصبح ملكاً له في نهاية العقد، وهذا أيضاً المرغوب فيه في صندوق الزكاة لأنّه قائم على فكرة تملك العين للأصناف المستحقّة من الزكاة^{٧٨}.

المبحث الثالث: دور صندوق الزكاة الفلسطيني في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر

المطلب الأول: مؤسسة الزكاة في فلسطين

أولاً: صندوق الزكاة الفلسطيني

هو أحد الدوائر التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، يقدم الخدمات الإغاثية والتمويية لكافة فئات المجتمع الفلسطيني. تأسس صندوق الزكاة الفلسطيني عام ٢٠٠٧م مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية؛ نتيجة لتزايد نسب الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني، خاصة بعد انتفاضة الأقصى، تم إنشاؤه كمؤسسة خيرية تتمتع بالاستقلال الكامل، وقد انبثق عن الصندوق إحدى عشر لجنة زكاة مركزية في محافظات الضفة الغربية. وضع صندوق الزكاة الفلسطيني نصب عينيه تأهيل المحتاجين والقادرين على العمل، ليصبحوا منتجين داعمين لعجلة الاقتصاد بعيداً عن التسول والحاجة مما يمكنهم اقتصادياً لتحقيق العيش الكريم اجتماعياً واقتصادياً، ولزيادة التماسك الرأسي وتعاضده، وتقوية أواصره، والاستجابة لجميع الاحتياجات الإنسانية. ومن جهة أخرى توفير الحياة الكريمة للأفراد والجماعات الذين لا يستطيعون ضرباً في الأرض ورعايتهم والاهتمام بهم مادياً ومعنوياً وصحياً،

^{٧٦} فاطمة دغفل، عبد الغفار بن الرجم، حمزة منصور، الصيغ التمويلية لاستثمار صندوق الزكاة الجزائري، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ٩ع (جامعة المسلية): ص ٩.

^{٧٧} منذر قحف، غسان إبراهيم، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢)، ١٨٠٠.

^{٧٨} عائشة المالحى، البنوك الإسلامية بين الفقه والقانون والتطبيق ط١ (المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)، ٥٠٦.

بالإضافة إلى التعليم. ونظرا للوضع السائد في الأراضي الفلسطينية ووجود دولة الكيان الصهيوني فإن قانون الزكاة الأردني كان مطبقا وبقي حتى تاريخه، لحين إصدار قوانين وتشريعات جديدة كما حرصت وزارة الأوقاف على تشكيل لجان زكاة طوعية في محافظات الوطن وذلك بهدف تسهيل الوصول إلى التجمعات السكانية والتعرف على الأسر المستفيدة من خلال تواجد هذه اللجان في مناطق سكناهم.^{٧٩}

ثانيا: مكونات واردة صندوق الزكاة من:

١. الزكاة التي يرغب المسلمون في تأديتها الصدقات العامة الجارية.
٢. الهبات والتبرعات.
٣. كفالات الأيتام.
٤. الصدقات والأضاحي والذور وصدقة الفطر والعقائق التي تقدم للصندوق.
٥. المساعدات لطبية والمساعدات للطالب الفقير.
٦. نسبة ١٠٪ المحصلة من واردات اللجان للمشاريع التأهيلية.^{٨٠}

ثالثا: أهداف لجان الزكاة العاملة في الأراضي الفلسطينية

تهدف لجان الزكاة العاملة في الأراضي الفلسطينية على ايجاد التكافل الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني من خلال الأمور الآتية:

- ١- ايجاد مراكز معتمدة مساعدة الفقراء والمحتاجين وذوي الحالات الخاصة والحالات الطارئة وحفظ كرامتهم.
- ٢- توفير أسباب النفع العام والبر الدائم في المجتمع، ومنع التسول وإحداث التوازن الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني.
- ٣- ايجاد مؤسسات موثوقة يتجه اليها المحسنون لأداء فريضة الزكاة والصدقات والهبات، مما يوفر عليهم عناء البحث عن الأسر المتعففة والمحتاجة، ويسهل عليهم دفع الزكاة إضافة إلى وجود عدالة في التوزيع.
- ٤- إحياء سنة الصدقة الجارية بإقامة مشاريع وقفية خيرية استثمارية يتفق ايرادها وريعها على الفقراء ومشاريع الخير.

^{٧٩} جمال قاسم، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، ٢٣، ٢٤، ١٤٠ (٢٠١٢م)، ص ١٤٠.

^{٨٠} المرجع السابق، ص ١٤١.

ويسعى الصندوق لتوحيد الجهود في إدارة أموال الزكاة، من حيث جمعها وتنمية مواردها، وإنفاقها في مصارفها الشرعية، والإسهام في تحقيق العدالة الاجتماعية باستخدام أحدث أنظمة الإدارية، والمالية، المطابقة لمعايير الجودة المؤسسية.^{٨١}

رابعاً: التحديات التي تواجه عمل الصندوق ومنها
أ- الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وعدم القدرة للوصول لكل الفلسطيني. ب- الحصار الإسرائيلي والأوضاع الاقتصادية الصعبة للغاية؛ مما انعكس على حصيلة الزكاة.
ب- قضية ضريبة الدخل والأملاك التي تطالب بها وزارة المالية تؤدي الى تثبيط عمل اللجان وعدم دفعها لإقامة مشاريع استثمارية لصالح المحتاجين.

ب- الحروب الإسرائيلية المتكررة

ت- الانقسام السياسي، والتشريعي، والجغرافي في الأراضي الفلسطينية

هـ - قلة الموارد المالية.^{٨٢}

المطلب الثاني: نموذج لجنة زكاة رام الله والبييرة

يعتمد صندوق الزكاة الفلسطيني في تنفيذ مشروعاته المختلفة على لجان الزكاة المنتشرة في الضفة الغربية وعددها ١٤ لجنة مركزية و ٢٩ لجنة مستقلة ومحلية^{٨٣} ويمكن بيان ذلك من خلال نموذج لجنة الزكاة والصدقات في مدينة رام الله والبييرة على النحو الآتي:

أولاً: نبذة عن لجنة زكاة محافظة رام الله والبييرة

تأسست لجنة زكاة رام الله عام ١٩٧٨م تحت اسم لجنة الزكاة والصدقات في رام الله والبييرة واللواء، حصلت اللجنة التأسيسية على موافقه أوليّة من دائرة الأوقاف والشؤون الدينية، وبعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية حصلت على ترخيص من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية، وما زالت تعمل حتى الآن بموجب هذا الترخيص حيث تمثل لجنة الزكاة في محافظة رام الله والبييرة أنموذجاً للجان الزكاة المركزية في فلسطين، فهي تقدم العديد من الخدمات التي تهدف إلى الحد من الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني فقد قامت بتوفير ٣٣٥٥ كفالة ل: ٢٠٠٠ يتيم يعيشون في ٩٥٠ عائلة ترضى شؤونهم المادية والمعنوية، بالإضافة إلى تقديم الدعم النقدي المنتظم ل: ١٢٥٠ عائلة، فضلاً

^{٨١} المرجع السابق، ١٤٢.

^{٨٢} خالد خلاف "دور الخدمات التي تقدمها لجان الزكاة المركزية في فلسطين في الحد من الفقر دراسة حالة: لجنة

الزكاة المركزية في محافظة رام الله والبييرة"، رسالة ماجستير - جامعة القدس ٢٠١٩ ص ٦٠.

^{٨٣} المرجع السابق، ص ٥٧.

عن مساعدة طلاب الجامعات والمدارس، كما تقوم بتمويل عشرات المشاريع لتمكينهم اقتصادياً، بالإضافة إلى تقديم المساعدات الموسمية مثل الأضاحي، وصدقة الفطر، والعقائق، مما يساعد في محاربة نسب الفقر المرتفعة في الأراضي الفلسطينية.^{٨٤}

ثانياً: نمو الزكاة على مستوى محافظة رام الله والبيرة عرفت عملية جمع الزكاة وتوزيعها على مستوى رام الله والبيرة تطوراً ملحوظاً من خلال اللجنة القائمة عليها، كما ساهمت في تمويل العديد من المشاريع الصغيرة خاصة لفئة الشباب العاطلين عن العمل، وكذا العائلات الفقيرة، هذا بالإضافة إلى العديد من عمليات بناء للمساجد وترميمها، وبين الجدول التالي حصيلة نشاط صندوق الزكاة فيما يتعلق بمشاريع التمكين على مستوى هذه المحافظة في الفترة الممتدة من ٢٠١٧ إلى غاية ٢٠٢٣

جدول: رقم (٣) المشاريع الممولة من خلال لجنة زكاة محافظة رام الله والبيرة بالدولار

السنوات	عدد المستفيدين	مبلغ الاستقادة	المشاريع الممولة
2017	4	8000	بقالة، مكائن خياطة، آلات صنع معجنات، نشاط تجاري
2018	5	18000	نشاط زراعي، نشاط تجاري، محل جوالات، نشاط خدمي
2019	5	20000	مطبخ بيتي، بقالة، مكتبة، نشاط تجاري
2020	1	600	مشروع محل بيع خضار
2021	4	9500	نشاط تجاري، محل صناعة معجنات، محل ملابس، محل تغليف هدايا
2022	3	3500	نشاط تجاري، مكائن خياطة، مطبخ بيتي
2023	4	9000	روضة أطفال، نشاط تجاري، نشاط خدمي

^{٨٤} سجلات لجنة زكاة رام الله والبيرة، (٢٠٢٤).

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على سجلات لجنة زكاة رام الله والبيرة، (٢٠٢٣م). من خلال الجدول السابق يتبين أنّ المبالغ المخصصة للاستثمار تتغير حسب نشاط كل مستفيد، إذ تصل إلى ٢٠٠٠٠ دولار كأعلى قيمة. كما يلاحظ تنوع وتعدد الأنشطة الممارسة مما يخلق فرص عديدة للعاطلين عن العمل، وأصحاب المهن، والحرفيين وبذلك يكون صندوق الزكاة الفلسطيني قد ساهم ولو بنسبة متواضعة في الحد من البطالة والفقر والحاجة لدى الأفراد.

الخاتمة:

حاول هذا البحث التعريف بالدور التمويلي لمؤسسة الزكاة للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في فلسطين وانتهت إلى عدد من النتائج والتوصيات.

النتائج:

- للزكاة دور مهم في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في ظل ضعف الموارد المالية المتاحة في فلسطين.
- واقع الدور الحالي لصندوق الزكاة الفلسطيني لا يزال بعيدا عن تحقيق الأهداف المرجوة منه حيث يعتبر الدعم المقدم ضئيلا إذا ما قورن بدعم مؤسسات التمويل الأخرى.
- نمطية الكثير من المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر وخاصة التقليدية منها الممولة من الزكاة.
- تزايد الاهتمام بالمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبة الزيادة في عدد المنشآت في فلسطين بمقدار ١٠.٢٪ مقارنة بتعداد عام ٢٠١٢ حيث كانت عدد المنشآت ١٥١,٠٦٦ منشأة.
- تلعب المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

التوصيات:

- في ضوء ما توصل إليه هذا البحث من نتائج يمكن تقديم عدد من التوصيات التي قد تساهم في تفعيل الدور التمويلي لمؤسسة الزكاة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.
- ضرورة العمل على إنشاء صناديق متعلقة بالزكاة متخصصة في تمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.
- الابتعاد عن نمطية المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر، بإحداث نقلة نوعية بالمشروعات الممولة من الزكاة وربطها باحتياجات ومتطلبات الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني.

- الاستفادة من تجارب دول العالم الإسلامي في مجال دعم صندوق الزكاة للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر.
- زيادة الدعم المقدم للمشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر لتحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الفقر والبطالة في المجتمع الفلسطيني.

المراجع:

- القرآن الكريم
- أبو يوسف القاضي، الخراج، ج ١، (المكتبة الأزهرية للتراث: بدون تاريخ).
- البشير عبد الكريم، "الأبعاد النظرية للزكاة ودورها في محاربة الفقر والبطالة، الملتقى الدولي حول مؤسسات الزكاة في الوطن العربي، بدون تاريخ (الجزائر: جامعة سعد دحلب، بدون تاريخ).
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تعداد عام ٢٠١٧م.
- جمال قاسم، مجلة أبحاث الاقتصاد الإسلامي، م ٢، ع ١٤، (٢٠١٢م).
- خالد خلاف "دور الخدمات التي تقدمها لجان الزكاة المركزية في فلسطين في الحد من الفقر دراسة حالة: لجنة الزكاة المركزية في محافظة رام الله والبيرة"، رسالة ماجستير - جامعة القدس ٢٠١٩.
- عائشة المالقي، البنوك الإسلامية بين الفقه والقانون والتطبيق ط١ (المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٠)، ٥٠٦.
- عبد الله بن قدامة، المغني، ط٣، (دار عالم الكتب للطباعة والنشر-الرياض، ١٩٩٧م).
- صلاح عبد الغني. "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي" المجلة الدولية للعلوم الإنسانية 32: (2020)، 14.
- محمد بشير، "الزكاة.. تحفيز الاستثمار وضمان الريح" <https://archive.islamonline.net>
- محمد ذبيح، "الآليات الشرعية لعلاج مشكلة البطالة"، (رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة العقيد الحاج لخضر-باتنة، ٢٠٠٨م).
- محيي الدين النووي، المجموع شرح المذهب، (دار الفكر: بدون تاريخ).
- منذر قحف، غسان إبراهيم، الاقتصاد الإسلامي علم أم وهم، (دمشق: دار الفكر، ٢٠٠٢)، ١٨٠.
- مصعب خليل، دور أموال الزكاة في التنمية الاقتصادية "دراسة تطبيقية لقطاع غزة"، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية. كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠١٥).
- إبراهيم الزيات، حامد عبد القادر وغيرهم، المعجم الوسيط، ج ١، (القاهرة: مجمع اللغة العربية، دار الدعوة).

- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط ١، ج ٩، بيروت: دار طوق النجاة، ١٤٢٢ هـ.
- حسن الأمين، "توظيف الزكاة في مشاريع ذات ريع دون تملك فردي للمستحق"، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، جدة، ٣٤، ج ٣، (١٩٨٦).
- حكيم شبوطي "دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مجلة البحوث والدراسات العلمية، ع.٢، (٢٠٠٨م).
- حنين الدماغ، "دور التمويل في تنمية المشاريع الصغيرة دراسة تطبيقية على المشاريع النسائية الممولة من مؤسسات الإقراض NGOs في قطاع غزة"، (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، ٢٠١٠م).
- ختام عماوي، "دور الزكاة في التنمية الاقتصادية"، (رسالة ماجستير. جامعة النجاح. كلية الدراسات العليا، ٢٠١٠).
- خضر حسان، "تنمية المشاريع الصغيرة"، المعهد العربي للتخطيط-جسر التنمية، م.١، ع.٩، (٢٠٠٩).
- ريس حدة، نوي فطيمة الزهرة، "دور تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطبيق نظام الحوكمة - دراسة حالة الجزائر" - جامعة محمد خيضر بسكرة، (٢٠١٣).
- زيري بلقاسم، "أثر اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على المشروعات الصغيرة والمتناهية في الصغر في الجزائر"، - - الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، ١٤-١٣ نوفمبر، ٢٠٠٦، (الجزائر: جامعة فرحات عباس، ٢٠٠٦): ص ٢٥٦.
- زكريا زعرب، المعوقات الادارية التي تواجه أصحاب المشاريع الصغيرة، في جنوب قطاع غزة، (رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية-غزة، ٢٠١٣)، ص ٤٠.
- سجلات لجنة زكاة رام الله والبييرة، (٢٠٢٤م).
- سمية قنيدرة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة منتوري قسنطينة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠١٠.
- صالح الطيب وكبي، "الآليات المؤسسية لعلاج ظاهرة الفقر في الاقتصاد الإسلامي والنتائج المتوقعة لتطبيقها في الاقتصاد الجزائري" رسالة ماجستير. جامعة الحاج خضر باتنة. كلية العلوم الاجتماعية، ٢٠١١م.
- عبد الله بو هبية، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير (رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، ٢٠٠٩م).

- عبد الوهاب البغدادي، المعونة على مذهب عالم المدينة ج ١ «الإمام مالك بن أنس»، (مكة: المكتبة التجارية، بدون تاريخ).
- عبود كنجو، "استراتيجية التمويل والاستثمار في المشروعات الصغيرة دراسة ميدانية للمشروعات الصغيرة في مدينة حلب" المؤتمر العلمي الخامس، ٤-٥ تموز ٢٠٠٧، (الأردن: جامعة فيلادلفيا، ٢٠٠٧م).
- عصام البحيسي، "نحو اساليب حديث في تمويل المشروعات الصغيرة دراسة استطلاعية لأصحاب المشروعات الصغيرة في قطاع غزة" تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي، الجامعة الاسلامية كلية التجارة فبراير، (٢٠٠٦م).
- عمر فزع، "مشروعات الأعمال الصغيرة في العراق بين الوطن والتمويل"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية (٢٠١٣): ص ٢٢.
- عودة الفليت، "المشاريع الصغيرة في قطاع غزة ودورها في التنمية الاقتصادية دراسة جغرافية"، مجلة الجامعة الإسلامية غزة، م. ١٩، ع. ٢ (٢٠١١م)
- عوف الكفراوي، السياسة المالية والاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ط ١، (مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر: الإسكندرية، ١٩٩٧).
- غازي الصوراني، واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة، (المركز الوطني للتوثيق، المغرب ٢٠٠٦م).
- فاطمة دغفل، عبد الغفار بن الرجم، حمزة منصور، الصيغ التمويلية لاستثمار صندوق الزكاة الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، ع ٩ (جامعة المسلية).
- فوزي أبو جزر، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الحد من البطالة في فلسطين، (مركز الدراسات والأبحاث، منتدى الأعمال الفلسطيني، ٢٠١٤م).
- فيصل المبارك، بستان الأحبار مختصر نيل الأوطار، ج ١، ط ١ (الرياض: دار اشبيليا، ١٩٩٨)، ٥٣٤.
- كمال الدين ابن الهمام، فتح القدير، ج ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨).
- ماهر المحروق، المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها ومعوقاتهما، (مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة-عمان ٢٠٠٦م).
- محمد بن منظور، لسان العرب، ط ٣، (دار صادر بيروت ١٤١٤هـ).

- محمد عبد الحميد فرحان، التمويل الإسلامي للمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل، (رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٣م).
- محمد فودوا، وهيبة ختيري، " دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، "مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، ع.٥، (٢٠١٧م).
- مركز المعلومات الفلسطيني وفا، البطالة في فلسطين، تاريخ الدخول <https://info.wafa.ps>
- مسعود صدقي، خالد إدريس، "أهمية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البورصة، "مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ع٤، جامعة قاصدي مرباح-ورقلة-جامعة باجي مختار-عناية، (٢٠١١م).
- مصطفى الخن، مصطفى البغا، على الشريجي، الفقه المنهجي على مذهب الامام الشافعي، ط٤، ج٢ (دمشق: دار القلم للطباعة والنشر، ١٩٩٢).
- نبيلة عليان، "الدور التنموي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، (٢٠١٥م).
- نصر عطيان، سارة الحاج، مشاكل المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة في فلسطين، (معهد ابحاث السياسات الاقتصادية ماس فلسطين - رام الله، ٢٠٠٩).
- وهبة الزحيلي، الفقه الإسلامي وأدلته، ج٣، ط٤، (دمشق: دار الفكر، بدون تاريخ).
- يوسف القرضاوي، فقه الزكاة، ج١ ط١٦، (الدوحة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٦).
- يوسف مخلد الثنيان، محددات طلب المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في المصارف الاسلامية دراسة حالة الأردن، (رسالة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم العربية والمصرفية ٢٠٠٨م).